



2022/7/28

اللواء محمود شعراوي رفع الحد الأقصى لقروض صندوق التنمية المحلية إلى 60 ألف جنيه وتبسيط إجراءات الحصول على قروض



اعتماد 15 مليون جنيه لتنفيذ مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر من خلال الصندوق

التنسيق مع منصة أيادي مصر لتسويق منتجات مشروعات الصنوق اليدوية والحرفية والتراثية

في إطار جهود وزارة التنمية المحلية لتوفير فرص عمل للشباب وإقامة مشروعات صغيرة تساعد في زيادة دخل المواطنين في القرى ..

أعلن اللواء محمود شعراوي وزير التنمية المحلية أنه تم رفع الحد الأقصى لقروض صندوق التنمية المحلية إلى 60 ألف جنيه ، كما تم تبسيط إجراءات الحصول على قرض من الصندوق ، حيث تقرر أن يتم دراسة جدوى تنفيذ المشروعات المتقدمة للحصول على القرض واستكمال الأوراق المطلوبة لا مركزيا في المحافظات ، ليتم إتاحة القرض فورا من خلال الصندوق .

وأوضح اللواء محمود شعراوي أنه تم اعتماد مبلغ 15 مليون جنيه لتمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر من خلال الصندوق ، موضحاً أنه يتم تعزيز اعتمادات الصندوق من موارده الذاتية مع قرب انتهاء التمويل المتاح ، بهدف دعم التنمية الاقتصادية في القرى على وجه الخصوص ، و تنفيذ مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر من خلال منح قروض ميسرة للفئات الأكثر احتياجاً وخاصة المرأة المعيلة وذوى الاحتياجات الخاصة ، والترويج لإقامة مشروعات صغيرة تعتمد على موارد البيئة المحلية للمساهمة في زيادة دخل الأسر الريفية وتوفير فرص عمل منتجة لبرنامجها للحد من مشكلة البطالة .

و أشار اللواء محمود شعراوى الى أنه تم رفع الأسقف الائتمانية للقروض الممنوحة من صندوق التنمية المحلية مع بقاء مدد سدادها كما هي ، ليكون الحد الأقصى للمشروعات المنزلية و تربية الماعز 10 آلاف جنيه و بحد أدنى 5 آلاف جنيه ، و 15 ألف جنيه حد أقصى لمشروعات تربية الأغنام و حد أدنى 7 آلاف جنيه ، و ليصبح الحد الأقصى لمشروعات تسمين العجول 25 ألف جنيه و بحد أدنى 15 ألف جنيه ، أما باقى القطاعات التى يقرضها الصندوق ، فيبلغ الحد الأقصى لها 60 الف جنيه.

و وجه اللواء شعراوى بتشكيل لجنتين أحدهما فرعية والأخرى رئيسية فى كل محافظة لسرعة دراسة و فحص ملفات المقترضين ، و تختص اللجنة الفرعية و التى يرأسها رئيس الوحدة المحلية بدراسة المشروعات المقدمة من المقترضين على ان تتضمن اللجنة مسئول القروض بالوحدة المحلية و عضو مالى و عضو قانونى و عضو فنى ، و تتولى دراسة الملفات المقدمة طبقاً للشروط الموضوعه من قبل الصندوق ، و تعرض محاضرها على اللجنة الرئيسية بالمحافظة ، و تتحمل هذه اللجنة المسؤولية الكاملة للتأكد من اكتمال الملف ، و تحتفظ الوحدة المحلية المعنية بأصل الملف حتى يتم انتهاء مدة سداد القرض بالكامل ، اما اللجنة الرئيسية فتكون برئاسة سكرتير عام المحافظة او السكرتير العام المساعد و تختص بمراجعة و اعتماد محاضر اللجان الفرعية و التأكد من استيفائها كافة الأوراق المطلوبة لرفعها للصندوق لسرعة صرف القرض المطلوب .

كما وجه اللواء محمود شعراوى القائمين على إدارة صندوق التنمية المحلية بالتركيز على إحداث نقلة سريعة فى مجال التنمية الاقتصادية بقري مبادرة "حياة كريمة" من خلال توفير فرص عمل مستدامة للشباب من خلال المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر ، و إنشاء مجتمعات صناعية ، لافتاً الى أن المبادرة تهدف الى التخفيف عن كاهل المواطنين فى الريف ، و تحقيق التنمية الشاملة للتجمعات الريفية الأكثر احتياجاً بهدف القضاء على الفقر و توفير حياة كريمة مستدامة للمواطنين على مستوى الجمهورية ، و الارتقاء بالمستوى الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي للأسر المستهدفة، و توفير فرص عمل لتحفيز المواطنين للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم و تجمعاتهم المحلية.

و أوضح اللواء محمود شعراوى أن الوزارة تعمل حالياً على دعم مكون التنمية الاقتصادية بقري المبادرة الرئاسية ، حيث تمكنت الوزارة خلال الستة أشهر الماضية من تنفيذ 1244 مشروع من خلال صندوق التنمية المحلية ، فى 15 محافظة بقروض 16 مليون جنيه ، مؤكداً على التعاون و التنسيق المستمر بين الوزارة و مؤسسة حياة كريمة فى خلق فرص عمل مستدامة لمواطني و شباب القرى المستهدفة من خلال التركيز على دعم التكتلات و التنافسية الاقتصادية فى كافة القرى و المراكز ، و قال أن الوزارة تهدف الى دعم المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر للوصول للمواطنين فى القرى و النجوع و التيسير عليهم فى الحصول على التمويل اللازم لإقامة مشروعاتهم و إصدار التراخيص لهم و المساعدة فى تسويق منتجاتهم.

و أضاف اللواء شعراوى ان خطة عمل الصندوق الحالية تتضمن التنسيق الكامل مع منصة "أيادي مصر" التى أطلقتها الوزارة للتسويق الإلكتروني للإستفادة من قدرتها الفنية المتخصصة فى ترويج و تسويق و بيع منتجات الحرف اليدوية و التراثية موجهة إدارات التنمية بالمحافظات بتكثيف الندوات لرفع وعى و مهارات المواطنين على استخدام المنصة ، و التعامل معها ، و تقديم كافة أوجه الدعم للمشروعات المنفذة و تذليل المعوقات التى يواجهونها فى تسويق منتجاتهم و خاصة التى تصنعها السيدات المصريات ، و التى تمثل النسبة الأكبر التى يركز الصندوق على إقراضهن ، و العمل على مساعدتهن فى رفع صور منتجاتها و توصيفها و عرض أسعارها و البيع بشكل مباشر و تحصيل الثمن إلكترونياً مما يساهم فى زيادة دخلهن و فتح أسواق جديدة تدر لها ربحاً مميّزاً.